الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الأرجنتين:*

مشروع قرار

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرارها ٦٣/٢٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرارها ٦٤/٢٢٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرارها ٦٤/٢٨٩ المؤرخ ٢ تموز/ يوليه ٢٠١٠ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وقرارها ٦٥/١٧٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٢ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/١ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٢ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١١/٧ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

171011 171011 11-54530 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[1]،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية الذي تحدد الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري،

وإذ تسلم بأهمية تقديم المساعدة للتغلب على التحديات التي تعوق تحسين ظروف حياة الإنسان عن طريق تنفيذ القرار ٦٢/٢٠٨،

وإذ تشير إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان أن يجري على نطاق المنظومة تنفيذ التوجيهات التي وضعتها الجمعية العامة في مجال السياسة العامة وذلك وفقا لقرارات الجمعية ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٨ وغيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١١[2]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩[3]، وتشير إلى الجزء المتعلق بتحسين نظام تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية من القرار ٦٤/٢٨٩ لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتتطلع إلى تنفيذه، وتلاحظ التقدم المحرز في توسيع نطاق التقارير وتحسينها، بما يتماشى والفقرة ٢٨ من القرار ٦٢/٢٠٨؛

٢ - **تعيد تأكيد** ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة

---

(١) انظر القرار ٦٥/١.

(٢) تقارير الأمين العام عن النتائج التي تحققت والتدابير والعمليات المنفذة في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ (E/2011/112)؛ وعن تحليل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩ (A/66/79-E/2011/107)؛ وعن سير أعمال نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه وفوائده (E/2011/86)؛ وعن تبسيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومواءمته (E/2011/88).

(٣) A/66/79-E/2011/107.

كمنح ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج بصورة مرنة، وأن يضطلع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛

٣ - **تشدد** على أنه لا يوجد نهج ''واحد يناسب الجميع'' فيما يتعلق بالتنمية وعلى ضرورة أن تكون المساعدة الإنمائية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادرة على تلبية مختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج وأن تتسق مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفقا لولايته؛

٤ - **تؤكد** أن الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، لكونها موارد غير مقيدة، لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتلاحظ في هذا الصدد مع القلق تزايد انعدام التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٥ - **تسلم** بأهمية تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى المتأخرة عن تحقيق الأهداف؛

٦ - **تعيد تأكيد** الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجع في هذا الصدد الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة جعل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في صلب اهتماماتها؛

٧ - **تحيط علما**، في هذا السياق، بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها السادسة عشرة[٤]، وتتطلع إلى نتائج دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام ٢٠١٢؛

٨ - **تشير** إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٤/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقراري المجلس ٢٢/٢٠١٠ و ٧/٢٠١١ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، وتعرب عن التقدير للتوجيه الذي قدمه المجلس بشأن مواصلة تنفيذ قرار الجمعية ٢٠٨/٦٢ حسبما ورد في قرار المجلس ٢٢/٢٠١٠ وللمبادئ التوجيهية التي قدمها المجلس من أجل الاستعراض الرباعي

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/65/39).

الشامل للسياسات الذي سيجري في عام ٢٠١٢ على النحو الوارد في قرار المجلس ٧/٢٠١١.

٩ - **تشير أيضا** إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٣٢/٦٣ إجراء استعراضها الشامل المقبل لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٢ ثم الاستعراضات اللاحقة مرة كل أربع سنوات، وتكرر تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يرجئ، إلى دورتها السابعة والستين، تقديم التحليل الشامل، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢ الذي سيعد وفقا للتوجيه الوارد في الفقرة ١٤٣ من ذلك القرار.